

الأصول في النحو

والحروفُ التي تُزادُ عشرةٌ : الهمزةُ والألفُ والياءُ والواوُ والهاءُ والميمُ والنونُ والتاءُ والسينُ واللامُ يجمعُها في اللفظِ قولُكُ : اليومَ تَدَسَّاهُ .
الأولُ : الهمزةُ : .

أَمَّ الهمزةُ فتزادُ إِذا كانتْ أَولَ حرفٍ في الإسمِ في ذواتِ الثلاثةِ فصاعداً بالزوائدِ في الإسمِ والفعلِ نحو : أَفكَلِ وَأَذهبِ وفي الوصلِ في ابنِ واضربِ والهمزةُ إِذا لحقتْ رابعةً مِن أَولِ الحرفِ فصاعداً فهي زائدةٌ وَإِن لم يشتقَّ منه ما تذهبُ فيه الزيادةُ ولا تجعلهُ مِن نفسِ الحرفِ إِلاَّ بثبتِ فَإِن سميتهُ فَأفكَلِ وَأَيدعِ لَمْ تصرفهُ وَأَنتَ لا تشتقُّ منه ما تذهبُ فيه الألفُ وكذلكِ إِذ جاءتِ الهمزةُ معَ غيرها مِن الزوائدِ في الكلمةِ فاحكمْ عليها بالزيادةِ نحو : اصليتِ وَأَرُونانِ . ومَحالُّ أَن تلحقَ رباعياً أو خماسياً لأنَّ الزيادةَ لا تلحقُ ذواتِ الأربعةِ مِن أَوائِلِها وهي مِن الخمسةِ أَبعدُ فأما : أَولقُ فالألفُ مِن نفسِ الحرفِ يدلُّكُ على ذلكَ قولُهم : أَلقَ وَإِنَّمَا أَولقَ فَوَعَلَّ ولولا هذا الثبتُ لحملَ على الأكثرِ وكذلكَ : الأَرطى لِأَنَّكُ تقولُ : أَديمُ مأروطٌ ولو كانتِ الألفُ زائدةً قلتَ : مَرطى . وكذلكَ : إِمْرِةٌ أَمعةٌ إِزَّمَّما هُوَ فِعْلةٌ لِأَنَّه لا يكونُ أَفعلٌ وصفاً والهمزةُ المضمومةُ والمكسورةُ كالمفتوحةِ أَلا تَرى أَنَّكُ تسوي بينَ